

دور حاضنات الأعمال الجامعية كألية لدعم صناعة الاقتصاد الرقمي

مع الإشارة إلى تجربة الجزائر

The role of university business incubators as a mechanism to support the digital economy industry –With reference to the Algeria experience–.

د. مريم قايد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة البريد الإلكتروني: alamasofian@gmail.com

د. سفيان خوجة علامة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في تطوير صناعة الاقتصاد الرقمي، وهذا على ضوء سعي الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير بيئة أعمال ملائمة لإنشاء المؤسسات الناشئة ودعم عملها في حاضنات الأعمال، خاصة في الوسط الجامعي. وقد تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن حاضنة الأعمال الجامعية باعتبارها هيكل استقبال ومساندة المشاريع الابتكارية، لها دور مهم في تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية الشركات التكنولوجية الناشئة، وتعزيز تطبيقات التكنولوجيا الرقمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين الكفاءة الرقمية والتنظيمية، مما يعزز دورها في الاسهام في التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرقمي، حاضنات الأعمال الجامعية، المؤسسات الناشئة.

ABSTRACT:

This study aims at clarifying the importance of university business incubators in developing the digital economy industry, especially in light of Algeria's orientation towards through its new economic policy, to develop a suitable business environment for the establishment of start-ups and support their work in business incubators, especially in the university milieu.

The study reached a basic conclusion that the university business incubator, as a structure for receiving and supporting innovative projects, has an important role in developing the digital economy through the development technology start-up, promoting digital technology applications, using information and communication technology, and improving digital and organizational efficiency, thus enhancing their role in development.

KEY WORDS: Digital economy, university business incubators, startups.

مقدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته، والتي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمالا، عمالة أو تكنولوجيا أو غير ذلك. حيث ارتبط كل بلد بشبكة اقتصادية عالمية رقمية عبر المعاملات الالكترونية في اطار ما يسمى بالاقتصاد الرقمي.

وعلى هذا النحو من التطور أصبح لزاما على جميع دول العالم، بناء قاعدة رقمية تستجيب لمتطلبات التطورات الحاصلة باستمرار في المعاملات الاقتصادية الرقمية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي يتطلب عليها الاستثمار أكثر في الاقتصاد الرقمي، بما يضمن اندماجها الايجابي في الاقتصاد العالمي.

والملاحظ أن الجزائر في الآونة الأخيرة اعتمدت اجراءات تنظيمية وخصصت مبالغ هامة في استثمارات الاقتصاد الرقمي ضمن سياستها الاقتصادية، على اعتبار أن هذه الاستثمارات سيكون لها دورا محوريا وهاما في تحقيق التنمية عبر ضمان الشفافية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار. حيث شكلت المؤسسات الناشئة أحد الآليات الأساسية المعتمدة لمحاولة ضمان تحقيق الأهداف المنشودة، والتي تتطلب بدوها حاضنات أعمال بغية دعمها في مختلف الأطر والمجالات لضمان نموها السليم واستمرارها. وعلى هذا الأساس فقد شكلت الحاضنات الجامعية كقاعدة انطلاق لهذا النوع من المؤسسات في اطار دعم التوجه المسطر في خلق الثروة ومناصب العمل وتعزيز الاقتصاد المعرفي.

في ظل هذه الظروف، وأمام هذه الوضعية تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم صناعة الاقتصاد الرقمي خاصة بالنسبة للجزائر؟

فرضية الدراسة:

حاضنات الأعمال الجامعية سوف تعمل على تفعيل صناعة الاقتصاد الرقمي، من خلال الإسهام في تطوير البنية التحتية الرقمية، تحصيليا لما توصلت إليه العديد من التجارب الدولية.

منهج الدراسة:

قصد معالجة الاشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المرتبطة بحاضنات الأعمال الجامعية والاقتصاد الرقمي، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي بغية تبيان أثر حاضنات الأعمال الجامعية على الاقتصاد الرقمي، مع عرض جوانب الاستفادة منها في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم الاقتصاد الرقمي، كما تتمثل أهميتها في النتائج التي يتوصل إليها، والتي يمكن الاستفادة منها في استشراف توجيه ريادة الأعمال بالأسلوب العام الضامن لتحقيق الكفاءة الرقمية والتنظيمية، بالإضافة إلى فتح مجال لبحوث مستقبلية من شأنها أن يستفاد منها في مجال عمل حاضنات الأعمال.

تقسيمات الدراسة:

ولإجابة عن إشكالية الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى محورين أساسيين كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري لحاضنات الأعمال والاقتصاد الرقمي.

المحور الثاني: أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في الاقتصاد الرقمي -إشارة لتجربة الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري لحاضنات الأعمال والاقتصاد الرقمي:

تعد حضانة الأعمال صناعة حديثة نسبيا، ترجع أصول نشأتها في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة، وذلك في عام 1959، من خلال اقامة مشروع في مركز التصنيع المعروف باسم (Batavia Industrial Center)، الذي يعمل على تأجير وحداته للأفراد الراغبين في انشاء مشاريعهم مع توفير الاستشارات، لتنتشر فيما بعد عملية تطبيق الحاضنة خاصة بعد تأسيس الجمعية الامريكية لحاضنات الأعمال عام 1985، وقد لاقت هذه الفكرة نجاحا حيث توسعت في كل أنحاء دول العالم، لتصبح حضانة الأعمال كعملية أساسية مصممة لرعاية ريادة الأعمال.

أولا- الجانب المفاهيمي لحاضنات الأعمال:

1- تعريف حاضنات الأعمال:

عرفها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 بأنها: "نمط من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الامكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقاناتهم المبتكرة وتسويقها. وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية وبيئة مساعدة تمكن من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى البيئة الحرة لإقامة مشروعات اقتصادية تنطلق من النشاطات والأعمال المطورة والمنجزة في الحاضنة". (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2003)

كما عرفت أيضا بأنها: "بنية دعم من حيث الاستشارة والسكن والتمويل خلال المراحل الأولى لمشاريع إنشاء الأعمال" (الوكالة الوطنية للنفايات، 2019).

في التشريع الجزائري ووفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 جويلية 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها عرفت بأنها: "هيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته واثبات امكانية تطبيقها في المدى البعيد، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية انشاء المؤسسة."

وعموما يمكن تعريف حاضنة الأعمال بأنها وحدة تنظيمية تعمل على مرافقة رواد الأعمال، من خلال تزويدهم بموارد الدعم المالية والمادية والخدمات الاستشارية والتأهيل، قصد ضمان اطلاق مشاريعهم الابتكارية في اطار انشاء مؤسسات ناشئة، وذلك خلال فترة محددة قصيرة أو متوسطة المدى، ومحاولة ضمان استمرارها في المستقبل.

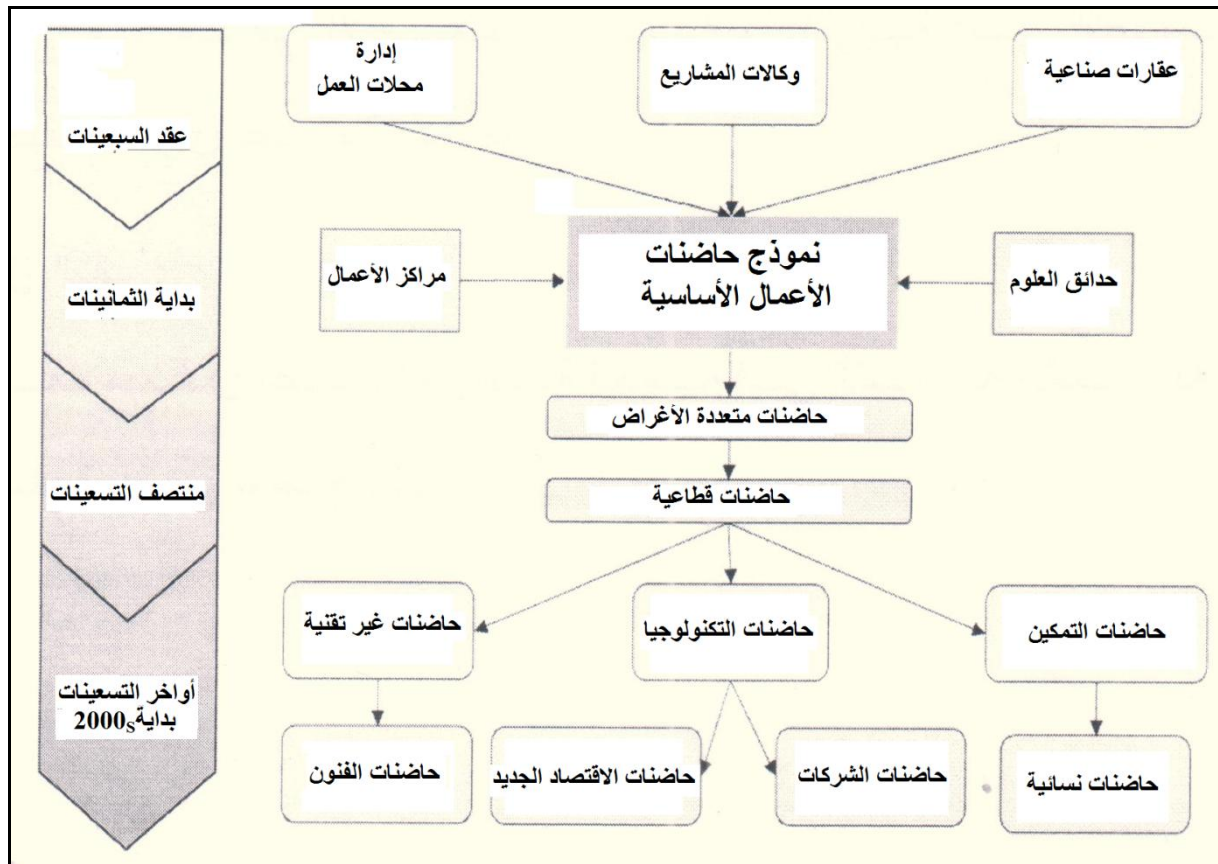
2- نماذج حاضنات الأعمال:

يعد نموذج حضانة الأعمال الطريقة التي يتم من خلالها دعم برنامج الحضانة للمؤسسات الناشئة، وذلك لتحسين فرصها في الاستمرار وتسريع نموها. تستخدم حاضنات الأعمال تقنيات وعمليات وإجراءات متنوعة لتقديم خدمات الحضانة للمؤسسات الناشئة. ونتيجة لذلك تختلف نماذج الحضانة في أهدافها وغاياتها وعملياتها ونتائجها.

ويذكر مثلا بأن: "حاضنات أعمال الجيل الأول كانت تعمل على تأجير المكاتب والعقارات ودعم الأعمال التفاعلية، أما حاضنات أعمال الجيل الثاني فقد امتدت لدعم أفكار المشاريع والتدريب والتوجيه، فيما توسعت أعمال حاضنات الجيل الثالث في التمويل وفتحت قنوات للممولين الخارجيين، مع عقدها شركات أعمال" (World Bank, 2010) وأصبح امكانية وجودها يتم بأسلوب افتراضي من دون وجود مرافق مادية خاصة بها، من خلال اعتماد أعمالها بشكل مطلق على التكنولوجيا. ويمكن رصد تطور نماذج حاضنات الأعمال على النحو الآتي:

شكل رقم 01:

تطور نماذج حاضنات الأعمال



Source: Rustam Lalkaka, (2006)

يلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في نموذج حاضنات الأعمال، بدء من سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال التسيير في المناطق الصناعية و أخذ التجارب لمراكز ووكالات خدمة المشاريع والأعمال، وهي تمثل حاضنات الجيل الأول. أما في التسعينات فقد ظهرت الحاجة إلى تقديم الاستشارات وتعزيز المهارات والتواصل، بالإضافة إلى الاحتياجات الخاصة بدعم المشاريع القائمة على التكنولوجيا خاصة في النصف الثاني من التسعينات، والتي أسست لظهور نموذج جديد (ثاني) يهدف إلى تعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية خلق امكانيات نمو سريعة، وذلك تبعاً لما شهده العالم من ثورة تكنولوجية وما أسهمت به في سرعة التعامل في الأسواق. وعلى ضوء تسارع العولمة تطور جيل ثالث من حاضنات الأعمال الذي أصبح يتعامل ضمن فرص الاقتصاد العالمي الرقمي الجديد.

3- حاضنة الأعمال الجامعية:

يمكن تعريف الحاضنة الجامعية على أنها كيان تنشئه الجامعة بغرض ترمين مخرجات البحث العلمي الخاصة بالباحثين، خاصة المقبلين على التخرج، وذلك من خلال مساعدتهم على انشاء المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة ذات التقنية الجديدة.

4- تجارب دولية للحاضنات الجامعية:

4-1/ التجربة الماليزية:

تضم الجامعة الماليزية نوعان من الحاضنات الجامعية، النوع الأول حاضنة الأعمال (التجارية Business incubation)، وهي ترافق رواد الأعمال على تطوير أفكارهم وتأطير مشاريعهم ومتابعتها بعد تجسيدها، وتساعد على البقاء والنمو خلال فترة البدء عندما تكون أكثر عرضة للخطر. أما النوع الثاني فهي حاضنة التكنولوجيا (Technology Incubator)، وتعد كبرنامج احتضان التكنولوجيا، وهو نظام مبتكر مصمم لمساعدة رواد الأعمال في تطوير شركات ناشئة قائمة على التكنولوجيا الجديدة، يسعى إلى ربط القدرات والتكنولوجيا ورأس المال والمعرفة بشكل فعال للاستفادة من مواهب ريادة الأعمال من أجل تسريع تطوير الشركات الجديدة، وبالتالي تسريع تسويق التكنولوجيا (Ministry of Science, 2023). ومن أمثلة

الحاضنات الجامعية الماليزية يذكر: UTM: Universiti Teknologi Malaysia

Innovation and Commercialisation Centre

4-2/ تجربة الجمهورية الكورية:

في منتصف التسعينات شهد الاقتصاد الكوري نمواً سريعاً، خاصة عندما أصبحت كوريا عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع دخل الفرد بها إلى 6.8% سنوياً. وقد تغير نمط الأعمال ووتيرة انشاء المشاريع عقب أزمة 1997 وخطط الانقاذ الخاصة بصندوق النقد الدولي، فمع انعدام الثقة في المؤسسات المالية، انتقل المستثمرون إلى الشركات الناشئة، وعلى الرغم من أن أول حاضنة كورية بدأت في عام 1993، إلا أنها شهدت توسعاً كبيراً في بداية القرن الواحد والعشرين حيث قدرت بـ 300 حاضنة أعمال قيد التشغيل، مع خطط لمزيد من الحاضنات، معظمها تحت وصاية وزارة التجارة والصناعة والطاقة وإدارة أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووزارة المعلومات والاتصالات. غالبية الحاضنات (أكثر من 85%)

ينتمون إلى الجامعات. متوسط المساحة لكل حاضنة 1700 م²، نصف أعمالها متعلقة بالإنترنت والبرامج، وحوالي 14٪ في المعدات والأدوات، و 11٪ في التكنولوجيا الحيوية (Rustam Lalkaka, 2006) وفي سنة 2016 افتتحت كوريا مركب جامعي للمؤسسات الناشئة في مدينة (بانجوPangyo)، لتعزيز الشركات الناشئة المحلية الواعدة وجذب الشركات الأجنبية. حيث يعمل هذا القطب على دعم الأشخاص الذين يرغبون في بدء الأعمال التجارية وتنميتها وحتى اختراق الأسواق الخارجية. كما يوفر العديد من مؤسسات دعم الشركات الناشئة لتقديم المساعدة، بما في ذلك الوكالة الوطنية لترويج صناعة تكنولوجيا المعلومات (NIPA) ومعهد ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IITP). (unctad Korea, 2016).

5- المؤسسات الناشئة:

5-1/ تعريف المؤسسة الناشئة (startup)

حسب القاموس الإنجليزي هي مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين «Start» وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و«up» وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. ويعرفها القاموس الفرنسي la rousse أعلى أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيا الحديثة". (اللجنة الوطنية للتنسيقية لحاضنات الأعمال الجامعية، 2023).

5-2/ معايير المؤسسة الناشئة:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" فإن المؤسسة الناشئة تخضع لعدة معايير أساسية أهمها:

1- نموذج أعمالها يعتمد على فكرة مبتكرة: ومعنى ذلك أن سد حاجيات فئة معينة من المجتمع يكون بطريقة جديدة سهلة وذات طابع ابداعي، حيث يشترط في المشكلة المراد حلها (مصدر فكرة المشروع) والتي تشترط أن يعاني منها الكثير من الأشخاص ومتكررة وبسيطة. كما يكون لخصائص الحل الابتكاري أنه قابل للتوسع وله آثار اقتصادية واجتماعية وقابل للتطبيق تقنيا واقتصاديا.

2- أن تكون للمؤسسة الناشئة امكانيات نمو كبيرة وسريعة: ويمكن أن يستدل على نمو المؤسسة بالعديد من المؤشرات منها نمو حجم العمال، واتساع الهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى المؤشرات المالية على غرار تطور رأس المال و رقم الأعمال.

3- أن لا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملا.

4- لا يتجاوز عمرها 8 سنوات.

ثانيا- مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي:

1- تعريف الاقتصاد الرقمي:

عرف الاقتصاد الرقمي من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه: "كل نشاط اقتصادي يعتمد على استخدام المدخلات الرقمية، أو يتم تعزيزه بشكل كبير من خلال استخدام التقنيات الرقمية والبنية التحتية الرقمية والخدمات والبيانات الرقمية، وهي تشير إلى جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة، الذين يستخدمون هذه المدخلات الرقمية في أنشطتهم الاقتصادية". (OECD, 2020)

ويشير كذلك الاقتصاد الرقمي إلى: "الاقتصاد المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومفهوم عام مرتبط بتمكين التحول الرقمي في قطاعات رئيسية مختلفة مثل: الحكومة، السياسات العامة واللوائح التنظيمية، الربط الشبكي وسرعة الأنترنت، البنية التحتية للكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، مقدمي الخدمات الرقمية، التجارة الإلكترونية وصناعة التجارة الإلكترونية، نظم إدارة المعلومات والمعرفة، حقوق الملكية الفكرية، رأس المال البشري والعاملين في مجال المعرفة، البحث والتطوير، والتكنولوجيات الناشئة." (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2012).

كما عرف أيضا بأنه: "الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الانترنت." (لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية-الاسكوا، 2017).

ومنه يمكن القول بأن الاقتصاد الرقمي هو عبارة عن الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالتقنية الرقمية، وهو يشمل جميع المعاملات التجارية والتفاعلات الوظيفية التي يتم تفعيلها بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- مرتكزات الاقتصاد الرقمي والتطور التقني:

يضم الاقتصاد الرقمي عدة ركائز التي من خلالها يتم تقييم الجاهزية للتحول نحوه، ويتجلى ذلك خاصة من خلال رصد التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورصد الانفاق على البحث والتطوير والابتكار.





3-1/ رصد التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعد الرافعة للاقتصاد الرقمي، حيث تشكل الأنترنت، وشبكات الحزمة العريضة، والتطبيقات النقالة، وغيرها من خدمات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحجر الأساس للاقتصاد الرقمي.

والجدول الآتي يبين مؤشرات تطور النفاذ إلى تقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى العالم خلال عام 2022.

جدول رقم 1:

مؤشرات تطور النفاذ إلى تقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى العالم خلال عام 2022.

السكان	مستخدمي الإنترنت	مستخدمي الهاتف القال	مستخدمي وسائط التواصل الاجتماعي
			
7.98 مليار نسمة	5.34 مليار مستخدم	5.03 مليار مستخدم	4.07 مليار مستخدم
نسبة التحضر %59	نسبة النفاذ %70	نسبة النفاذ %63	نسبة النفاذ %59

Source: Digital 2022: Global Overview Report – DataReportal

الملاحظ أن نسب مؤشر النفاذ الخاص بخدمات تقنية الانترنت والهواتف النقالة وأدوات وسائط التواصل الاجتماعي مرتفعة نسبيا على الصعيد العالمي، حيث أنه مع بلوغ سكان العالم عام 2022 نحو 7.98 مليار نسمة، ونسبة التحضر إلى حوالي 59%، أصبح هناك 5.34 مليار مستخدم للهواتف (بنسبة 70%)، وحوالي 5.03 مليار مستخدم للإنترنت (بنسبة 63%)، وما يقارب 4.07 مليار مستخدم لوسائط التواصل الاجتماعي (بنسبة 59%). وعلى اثر الاستخدام المرتفع لاستخدام التقنيات الحديثة، يعمل هذا على تأكيد التوجه والتسريع في وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي، بما ينطوي على إمكانات زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال ورفع مستوى إنتاجية الاقتصادات، وتعزيز التحضر والأساس المادي للتنمية.

3-2/ رصد الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار:

يشير تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2022، على أن الاستثمارات في البحث والتطوير على مستوى العالم في عام 2020 نمت بمعدل 3.3%، ولكنها تباطأت مقارنة بالارتفاع التاريخي في معدل نمو البحث والتطوير الذي سجل 6.1% في 2019. بالنظر لجائحة كورونا. ولقد زادت الشركات الأولى عالميا من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بنحو 10% تقريبا لتصل الزيادة إلى أكثر من 900 مليار دولار أمريكي في 2021، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه في 2019 قبل اندلاع الجائحة. وكانت هذه الزيادة مدفوعة في المقام الأول بأربع صناعات، وهي: أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات الكهربائية؛ والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والمستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية؛ والبناء والمعادن الصناعية. (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2022).

ويمكن تقدير مخرجات الانفاق على البحث والتطوير من خلال تأثيراتها على الابتكار. حيث يبين الجدول الموالي التصنيف السنوي لبعض اقتصادات العالم لعام 2022 من خلال مؤشر الابتكار العالمي:

جدول رقم 2:

التصنيف العالمي لمؤشر الابتكار العالمي 2022

المرتبة	الاقتصاد	رصيد مؤشر الابتكار (الدرجة)
1	سويسرا	64.6
2	الولايات المتحدة	61.8
3	السويد	61.6
6	كوريا	57.8
11	الصين	55.3
36	ماليزيا	38.7
37	تركيا	38.1
40	الهند	36.6
114	الجزائر	16.7
126	مالي	14.2
132	غينيا	11.6

Source : WIPO, Global Innovation Index 2022, p19.

يلاحظ تصدر سويسرا والولايات المتحدة والسويد القائمة في التصنيف العالمي للابتكار من بين 132 دولة برصيد مؤشر يفوق 61؛ فيما احتلت كوريا و الصين المركزين السادس والحادي عشر على التوالي؛ أما ماليزيا وتركيا فقد حلتا في المرتبة السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين على التوالي والهند في المرتبة الأربعين، في حين جاءت الجزائر في المرتبة 114 برصيد مؤشر الابتكار بلغ 16.7، حيث سجلت تحسنا مقارنة بسنوات سابقة، خاصة على ضوء دعم انشاء المؤسسات الناشئة وانشاء حاضنات الأعمال على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. أما مالي فقد سجلت المرتبة 126، قبل غينيا ذات المرتبة الأخيرة.

المحور الثاني: أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في الاقتصاد الرقمي-إشارة إلى تجربة الجزائر

أولا- أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في الاقتصاد الرقمي

تتميز الحاضنات التكنولوجية الجامعية بوجود وحدات الدعم العلمي التكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع المخابر ومراكز البحث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البيئة الأساسية لهذه الجامعات من ورش وأجهزة وبحوث بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والخبراء في تخصصاتهم.

وتهدف الحاضنات التكنولوجية إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقيات التي تتم بين قطاعات الانتاج والخدمات من أجل تطبيقات البحث العلمي، فحاضنات التكنولوجيا تركز على الشراكة والتعاون كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، انطلاقا من أن التقدم التكنولوجي الذي يركز على القدرة على

الابداع والتجديد يأتي نتيجة للتنسيق بين مبادرات القطاعات البحثية أو التي تعمل على تطوير التكنولوجيات والابداع من جهة وموارد الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى، لذلك فإن الحاضنات التكنولوجية تستطيع دعم جهود المجتمع في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين من جهة، وقطاع الإنتاج من جهة أخرى (مصطفى أحمد أممي، 2018).

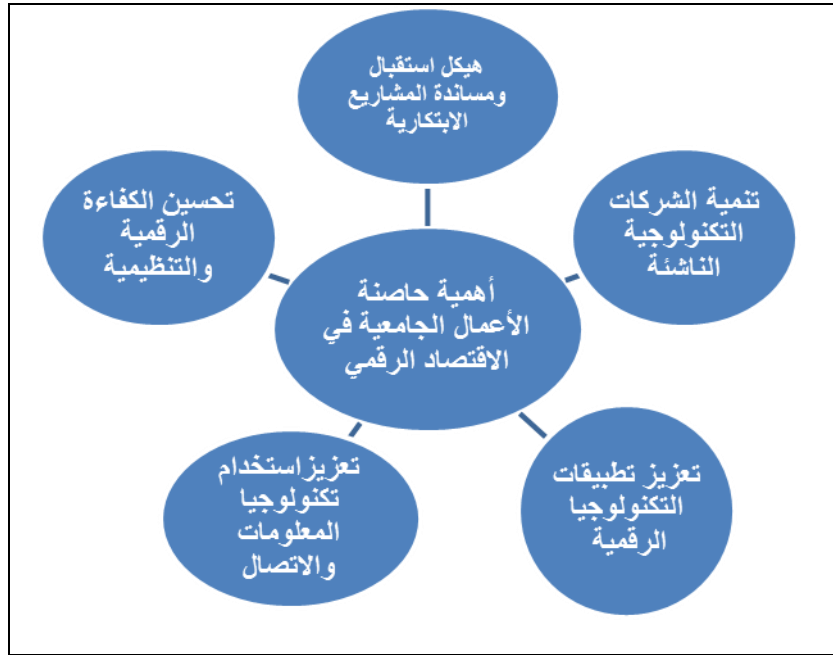
إن الحاضنات التكنولوجية تعتمد على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، وتعتبر المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي بفضل قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بسرعة وبأقل تكلفة مقارنة بالشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة لتسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وكمثال على ذلك إقامة حاضنات للمشروعات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير القطاع، تعمل على تفرغ عدد من المشروعات الجديدة المتطورة في جميع القطاعات التكنولوجية المتطورة مثل تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية، وتذكر الاحصائيات أن 27% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية مقارنة بالصين التي تفوق هذه النسبة إلى أكثر من 95%، فالحاضنة تلعب دور مهم كونها قناة ربط بين الصناعة التكنولوجية والبحث العلمي (سايح فطيمة، 2022).

ويمكن رصد أهمية حاضنة الأعمال الجامعية في الاقتصاد الرقمي باعتبارها هيكل استقبال ومساندة للمشاريع الابتكارية والتي غالبا ما تعتمد على التكنولوجيا، حيث توفر الوسائل والتدريب والتأهيل الذي يحتاج إليه خاصة الطلبة رواد الأعمال. وفي إطار عمل حاضنات الأعمال الجامعية عبر محاولة تعزيز روح المبادرة والابتكار والقدرة التنافسية لمجتمع الأعمال. يدعم هذا خلق نسيج اقتصادي يعزز الاندماج أكثر في الفضاء الإلكتروني واستخدام أوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن حاضنات الأعمال الجامعية عبر محاولة ربط المؤسسات الناشئة بالشريك الاقتصادي والاجتماعي تعمل بذلك على تعزيز الاستثمارات في العلوم والابتكار تماشيا وكفاءة السوق. ومن خلال البيئة الرقمية التي يمتاز بها قطاع الأعمال فحاضنات الأعمال الجامعية توفر مخرجات البحث العلمي للجامعة يتم من خلالها تعزيز تطبيقات التكنولوجيا الرقمية والبنية الأساسية الرقمية. كما أن حاضنات الأعمال الجامعية تعمل على تحسين الكفاءة الرقمية والتنظيمية، حيث أنها تعد كأداة يتم من خلالها الأخذ باتجاه الابتكار، والمتعلق بتخصيص الاستثمار بين الخيارات التكنولوجية المختلفة، ومن ثم الفرص التكنولوجية التي يتعين استغلالها المتماشية مع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، للوصول إلى الكفاءة المطلوبة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

والشكل الموالي يلخص أهمية حاضنة الأعمال الجامعية في الاقتصاد الرقمي:

شكل رقم 2:

أهمية حاضنة الأعمال الجامعية في الاقتصاد الرقمي



المصدر: من اعداد الباحثين

ثانيا- حاضنة الأعمال الجامعية في الجزائر ودورها في تعزيز الاقتصاد الرقمي:

عملت وزارة التعليم العالي على تعزيز إنشاء و تفعيل عمل الحاضنات الجامعية، خاصة مع اصدار القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 2022/09/27، والمتضمن تحديد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة- مؤسسة ناشئة". و بموجب هذا القرار، فإنه بإمكان الطلبة المقبلين على إنجاز مذكرات التخرج في الماستر أو مهندس أو أطروحات الدكتوراه، في إطار آلية "شهادة -مؤسسة ناشئة"، الاستفادة من عدة مزايا من بينها الحصول على وسم "مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة". وعلى هذا الأساس فقد تم اطلاق وتجسيد العديد من حاضنات الأعمال الجامعية لإستقبال طلبات تأسيس و إعتماد مؤسسات ناشئة أو تسجيل براءات الإختراع الخاصة بالطلبة وأصحاب أفكار المشاريع.

1- تعريف حاضنة الأعمال الجامعية في الجزائر:

هي حاضنة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، يقوم برنامجها أساسا على تحويل مشاريع الطلبة والباحثين إلى مؤسسات ناشئة، وذلك عن طريق الدعم الإداري والفني والمادي، حيث تعمل حاضنة الأعمال على إحتضان المشاريع بدء من الفكرة إلى مرحلة النشاط ومرحلة نمو منشآت الأعمال، إلى أن يصل المشروع إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذه ليخرج من الاحتضان.

2- مهام حاضنة الأعمال الجامعية:

تماشيا مع المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وحسب المادة 25 تتولى حاضنة الأعمال المهام الآتية:

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة.

- مرافقة حاملي المشاريع أثناء اجراءات انشاء المؤسسة.
- مساعدة المؤسسات الناشئة في انجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل.
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية.
- وضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الاعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والانترنت عالي التدفق.
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج.
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

3- أمثلة عن الحاضنات الجامعية الجزائرية:

في إطار التوجه الخاص بدور الجامعة في تعزيز الاقتصاد الرقمي، تم انشاء عدة حاضنات جامعية، من بينها: حاضنة أعمال جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وحاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف مسيلة.

3-1/ حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف مسيلة (www.univ-msila.dz):

تعريفها: تعتبر حاضنة جامعة محمد بوضياف أول حاضنة أعمال داخل الجامعة على المستوى الوطني، تجسدت بموجب القرار الوزاري 182 المؤرخ في 27 ماي 2019، تعد كمنقلة في تعزيز العمل بالتطبيقات التكنولوجية وخلق نسيج تفاعلي في استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث كلفت في البداية الوكالة الوطنية لشمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET) بتسيير وتجهيز هذا الفضاء، مع العمل على تنصيب مركز دعم التكنولوجيا والابتكار (CATI) بالاتفاق مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI).
برامج الحاضنة: قامت حاضنة أعمال جامعة مسيلة بعدة برامج دعما لريادة أعمال، منها برنامج طالب سفير (Programme Ambassadeur)، وبرنامج إكتشاف (Programme Discover)، وكذلك برنامج المؤسسات المنطلقة (Start-D) والتي كانت تسعى إلى دعم العمل الريادي والتعريف بالحاضنة والترويج لها وزيادة مرئيتها في الوسط الجامعي و الخارجي. كما قامت الجامعة بإبرام العديد من الاتفاقيات مع مؤسسات على غرار توقيع إتفاقية نقل التكنولوجيا لتطبيق براءة إختراع بين جامعة المسيلة وشركة (Clay stones brichs CSB) سنة 2022، وإتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة Sarl vision-In Tek سنة 2020.

3-2/ حاضنة أعمال جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

(www.univ-emir-constantine.edu.dz):

تعريفها: تعتبر حاضنة أعمال جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة من بين أوائل حاضنات الأعمال الجامعية التي تم انشاؤها ضمن مشروع القرار الوزاري 1275، بدأ نشاطها بموجب المقرر 436 المؤرخ في الفاتح من شهر ديسمبر 2022، حيث توظف مشاريع تخصص ثلاث كليات تشمل كل من كلية الشريعة والاقتصاد وكلية أصول الدين وكلية الآداب والحضارة الإسلامية ضمن مجالات تكوين متعددة في شعبة العلوم الإسلامية خاصة، وميدان العلوم الانسانية والاجتماعية وميادين أخرى، بما يضيفي على خصوصية المشاريع الابتكارية التي يمكن اقتراحها من طرف الطلبة.

نشاطات الحاضنة: قامت حاضنة أعمال جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بعدة نشاطات منها:

- أيام دراسية وتدريبية حول تفعيل القرار 1275 المتعلق بالشهادة المؤسسة الناشئة.
- جلسات تنسيقية بخصوص عرض وتقييم أفكار المشاريع المسجلة.
- المشاركة في اجتماعات بيداغوجية للتحسيس والتعريف بوظائف ونشاطات الحاضنة وإبراز أهميتها.
- وضع برامج مستقبلية في دعم تطوير مشاريع تجارية محتملة وإبرام اتفاقيات تعاون مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي.
- الانخراط في الدورات التكوينية للمدرسين.

4- عراقيل عمل حاضنة الأعمال الجامعية:

- تعمل حاضنات الأعمال الجزائرية منذ انشائها على بذل جهود متواصلة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، خاصة عبر مرافقة الطلبة أصحاب المشاريع الابتكارية والعمل على ولوجهم إلى مجال ريادة الأعمال، غير أن هناك عراقيل تم تسجيلها كنفق الامكانيات البشرية المرافقة لنشاط عمل حاضنات الأعمال، و غياب التنظيمات الداخلية المتعلقة بها، وهذا بالإضافة إلى معوقات أخرى على غرار (عبد اللاوي يوسف، 2021):
- قلة النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بوضعية نشاط الحاضنة. منها عملية ضبط الميزانية الخاصة بالحاضنة، تعمل على تحفيز أعضائها ماديا ومعنويا في إطار قانوني. مع قلة الهيئات الداعمة والمساعدة لنشاط الإبداع والابتكار.
 - ضعف ميزانيات الإبداع والتطوير داخل الشركات الصناعية. وعدم مشاركة القطاع الخاص في ميزانيات التمويل بشكل خاص و وجود فجوة كبيرة بين قطاع التصنيع و مؤسسات البحث العلمي.

5- أهمية الحاضنة الجامعية الجزائرية واجراءات لتعزيز الاقتصاد الرقمي:

- تعد اجراءات تعميم انشاء الحاضنات الجامعية تحت اشراف إدارة الجامعة تماشيا مع القرار الوزاري 1275. عملية تسمح في تعزيز خلق المؤسسات التكنولوجية الناشئة ونموها، عبر دعم الطلبة وأصحاب الأفكار الابتكارية في مجال التكنولوجيات الحديثة لتجسيد مشاريعهم. فالحاضنة الجامعية في الجزائر تعد أداة للتوجه نحو نموذج اقتصادي رقمي. وعلى هذا الأساس تقوم بدعم الطلبة خاصة المقبلين على التخرج وذلك بإعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة، من خلال تحويل مشروع التخرج ذو الطابع الابتكاري إلى مؤسسة ناشئة تجسيدا للقرار الوزاري المتعلق بالعملية، "الذي يهدف إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أساس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، يعمل على إيجاد حلا تقنيا، أو تكنولوجيا أو رقميا لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022).

- وبغية توطين المشاريع والحصول على شهادة مؤسسة ناشئة تم خلال السداسي الأول من الموسم الجامعي 2022-2023 عقد ندوات تحسيسية لشرح آلية القرار 1275، مع العمل على تجهيز مقرات حاضنة الأعمال الجامعية والعمل على اقامة دورات تدريبية لمرافقة أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة، بعد اعتماد المئات من المشاريع عبر مختلف مؤسسات التعليم العالي.

ومن أجل الاستفادة أكثر من مخرجات الجامعة في اطار دعم تطبيق البحوث وانشاء المؤسسات الناشئة، فقد تم عقد اتفاقيتين بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بتاريخ 01 أكتوبر 2022، الاتفاقية الأولى جاءت في إطار التعاون في مجال الابتكار والمقاولاتية، أما الثانية متعلقة بالتعاون في ميدان التكوين والبحث والتطوير التكنولوجي، وهما تهدفان إلى ربط التكوين والبحث بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية واستثمار المشاريع المبتكرة المنجزة في شكل مذكرات، لتجسد في شكل مؤسسات ناشئة. كما تعد عملية اتاحة التمويل لمشاريع المؤسسات الناشئة عبر صندوق دعم المؤسسات الناشئة مع العمل على فتح سوق لتمويل المؤسسات الناشئة في البورصة كخطوة مهمة ومسعى لضمان انشائها. وكمثال لنجاح التوجه نحو تعزيز تطبيق الاقتصاد الرقمي عبر الشركات الناشئة، تمكنت الشركة الناشئة "فارم أي (FARM AI) "من الظفر بالمرتبة الثانية عالميا في المسابقة العالمية المنظمة من شركة "هواوي" الصينية، بعد توصلها لعرض حل مبتكر لمشكلة مرض الصدأ في القمح عن طريق استعمال الذكاء الاصطناعي .

خاتمة:

أحدثت التطورات التقنية المتسارعة وما لازمها من تطور في نماذج الأعمال تحولات جوهرية في مجال المعاملات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالأسواق الالكترونية، والتي شكلت فرصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة للنمو باعتبارها البيئة الملائمة لها، وهذا على ضوء نشاط حاضنات الأعمال التي تعمل على ترقيتها من خلال الخدمات والمساعدات المصاحبة لها. وكل ذلك أدى إلى نمو الأعمال ومن ثم تعزيز تطبيق الاقتصاد الرقمي، خاصة في مجال التطبيقات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ولقد خلفت هذه المستجدات تحديات بالنسبة للجامعة، باعتبارها سلسلة وصل نقل المعرفة ومخرجات البحوث والتكنولوجيا إلى المحيط الاقتصادي، تعد حاضنات الأعمال الجامعية احدى الحلقات المعتمدة في ذلك، بحيث أصبح لها دور مهم في تنمية المؤسسات الناشئة خاصة التكنولوجية منها عبر تأطيرها ومرافقتها. وبذلك فهي تعد هيكل أساسي لتطوير الأعمال التجارية الرقمية.

وفي خضم هذا التطور، يعد برنامج حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر احد الخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تم تبنيها بشكل متزايد خاصة في ظل القرار الوزاري 1275، لتنفيذ نقل المعرفة وتحقيق استدامة للمؤسسات الناشئة عبر مساعدة رواد الأعمال على زيادة فرصهم في النجاح ورعايتهم في الأعمال التجارية الناضجة. وعلى اعتبار أن التجربة حديثة نسبيا، تبقى العديد من التحديات المرتبطة بنجاح حاضنات الأعمال الجامعية، حيث يتطلب الأمر الأخذ بالعديد من الاجراءات لصنع عوامل النجاح والمتمثلة في الآتي:

- وضع الأطر التنظيمية المتعلقة بتنظيم نماذج لحاضنات الأعمال الجامعية تستجيب لححد كبير للإمكانيات المتخصصة الموفرة وطبيعة التكوين المعتمد من جهة، وللمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

- التحسين المستمر في ربط العلاقة بين الأفكار الريادية للطلاب وحاضنات الأعمال عبر مساهمتها الدورية في الندوات والدورات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الناشئة.

- تعزيز الربط بين الجامعة والشريك الاقتصادي والاجتماعي لتوفير مصادر اضافية لتمويل المؤسسات الناشئة والتوجه نحو تعزيز كفاء السوق.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، الدورات التدريبية الخاصة بشهادة جامعية /شهادة مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275، دورة تدريبية في نموذج العمل التجاري، أيام 21-22-23 فيفري 2023، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله.
- 2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المادة 2، القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27/09/2022، والمتضمن تحديد كفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة- مؤسسة ناشئة".
- 3- الوكالة الوطنية للنهايات-وزارة البيئة، دليل انشاء مؤسسة، 2019.
- 4- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الأمن الوطني، 2012.
- 5- سايح فطيمة، حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 11، العدد 01، 2022.
- 6- عبد اللاوي يوسف، شويح محمد، واقع تأطير الكفاءات في حاضنات الأعمال "حاضنة جامعة مسيلة نموذجاً"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- 7- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 - نحو مجتمع المعرفة، ص 101 على الموقع الإلكتروني الآتي:
<https://arab-hdr.org>
- 8- لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2017، ص 5 على الموقع: <https://www.unescwa.org>
- 9- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022، على الموقع الآتي:
<https://www.wipo.int>
- 10- مصطفى أحمد أميني، الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع، 2018.
على الموقع الآتي: <https://academia-arabia.com>

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Global Overview Report- DataReportal, Digital 2022.
- 2- Rustam Lalkaka, Technology business incubation: a toolkit on innovation in Engineering Science and Technology, UNESCO Publishing, 2006, p9. On :
<https://unesdoc.unesco.org>
- 3- Ministry of Science, Technology and Innovation, Malaysia, 2023, on :
<http://www.adfiap.org>
- 4- Rustam Lalkaka, Technology business incubation: a toolkit on innovation in Engineering Science and Technology, UNESCO Publishing, 2006, p102.
- 5- OECD, (2020). "A Roadmap Toward A Common Framework for Measuring The Digital Economy", Report for the G20 Digital Economy Task Force Saudi Arabia, 2020.

On: <https://www.oecd.org/sti/roadmap-toward-a-common-framework-for-measuring-the-digital-economy.pdf>

6-unctad Korea, Republic of - Korea opened the "Startup Campus" as its largest startup incubation center in the country,2016, on :

<https://investmentpolicy.unctad.org/>

7- WIPO,Global Innovation Index 2022.

8- World Bank, Group,Business Incubation Definitions and Principles, Trainee Manual, 2010, p50, on :

<https://documents1.worldbank.org/> /pdf